View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk

brought to you by CORE

provided by Population Council: Knowledge Commons

Population Council
Knowledge Commons

Poverty, Gender, and Youth

Social and Behavioral Science Research (SBSR)

2015

Socio-economic equity in university education in Egypt [Arabic]

Magued Osman

Follow this and additional works at: https://knowledgecommons.popcouncil.org/departments_sbsr-pgy

Part of the Demography, Population, and Ecology Commons, Educational Sociology Commons, Family, Life Course, and Society Commons, and the Inequality and Stratification Commons

Recommended Citation

Osman, Magued. 2015. "Socio-economic equity in university education in Egypt [in Arabic]," Policy brief. Cairo: Population Council.

This Brief is brought to you for free and open access by the Population Council.

ورقة سياسات

العدالة والإنصاف في التحاق الشرائح الإجتماعية المختلفة بالتعليم الجامعي

أ.د. ماجد عثمان[1]

تحليل الوضع الراهن

تشير معدلات الالتحاق الصافية بمراحل التعليم في مصر إلى أن معدل الالتحاق الصافي لمرحلة التعليم الأساسي بلغ ٨٧,٦% عام ٢٠١٠-٢٠١١، بينما وصل إلى ٥٧% بمرحلة التعليم الثانوي، و ٢٨% بمرحلة التعليم العالي[2] ، و٢١،٩% بمرحلة التعليم الجامعي[3] ، في الفئة العمرية ١٨-٢٢ على وجه الخصوص، وذلك وفقاً لتحليل نتائج كل من مسح الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٠-٢٠١١ ، وبيانات وحدة التخطيط الإستراتيجي لعام ٢٠١٢-٢٠١٣. ويلاحظ أن التفاوت في معدلات الالتحاق بين أبناء الأسر الفقيرة وأبناء الأسر الغنية يكون قليلاً في مرحلة التعليم الأساسي، بينما تظهر الفجوة الطبقية في مرحلة التعليم الثانوي، وتزداد إتساعاً في مرحلة التعليم الجامعي. ففي حين تكاد فرص الالتحاق بين أبناء الأسر الغنية وأبناء الأسر الفقيرة أن تتساوى (مع وجود فارق ٥%) في مرحلة التعليم الأساسي، فإن فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي لأبناء الأسر الغنية تساوي مرة ونصف فرص التحاق أبناء أفقر ٢٠% من الأسر. وتصل فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لأبناء الأسر الأغنى إلى نحو ٧ أضعاف فرص إلتحاق أبناء أفقر ٢٠% من الأسر.

وبناء على تحليل بيانات الدخل والإنفاق لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن الانتقال من أفقر ٢٠% إلى ثاني أفقر ٢٠% (الخُميس الثاني[4]) يزيد فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي بنحو ٥٠%، ويتكرر ذلك عند الانتقال من الخُميس الثاني إلى الخُميس الثالث، ومن الخُميس الثالث إلى الخُميس الرابع. أما الانتقال من الخُميس الرابع إلى أغنى ٢٠% فيُضاعف فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي. وقد أدت هذه الفروق المتتابعة إلى وصول فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي بين أبناء أغنى ٢٠% إلى ٧ أضعاف فرصة التحاق أبناء أفقر ٢٠% من السكان.

وتشير بيانات مسح الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٠-٢٠١١ بوجه عام إلى تراجع صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي مع استمرار الفجوة بين أبناء الأسر الفقيرة وأبناء الأسر الغنية. ويتسق ذلك أيضا مع العلاقة التي تربط بين الثروة والالتحاق بالتعليم الجامعي؛ حيث يُظهر تحليل بيانات مسح النشء والشباب في مصر لعام ٢٠٠٩ (SYPE) وجود ارتباط قوي بين الثروة والالتحاق بالتعليم الجامعي؛ حيث يُظهر تحليل بيانات مسح النشء والشباب في مصر لعام ٢٠٠٩ (SYPE) وجود ارتباط

دستور مصر ٢٠١٤ – (مادة ٢١)

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن ٢% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

[1] أ.د. ماجد عثمان، مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" وأستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
[2] التعليم العالي يشمل جميع الجامعات ،والمعاهد العليا، والمتوسطة.
[3] التعليم الجامعي الحكومي، والذي يشمل جميع الجامعات الحكومية وجامعة الأزهر.
[4] تم توزيع المبحوثين على خمس شرائح دخل متساوية في عدد الأفراد- كل شريحة تضم ٢٠% من إجمالي الأفراد وذلك بعد ترتيبهم تصاعدياً وفقاً لقيمة الدخل السنوي للفرد.

يناير ٢٠١٥

POPULATION COUNCIL
Ideas. Evidence. Impact.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلس السكان الدولى ٢٠١٥

قوي بين الثروة والالتحاق بالتعليم الجامعي. ويبين التحليل الإحصائي المتعدد لهذه البيانات أنه بعد تثبيت المتغيرات الأخرى ذات الصلة، فإن الأثر الصافي للثروة على التحصيل التعليمي يظل قوياً جداً. فالشباب الذين ينتمون لأغنى ٢٠% من الأسر يتمتعون بضعف فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي، مقارنة بالشباب الذين ينتمون لثاني أغنى ٢٠% من الأسر، وكذا لديهم ٦ أضعاف فرصة الالتحاق لقرنائهم ممن ينتمون لأفقر ٢٠% من الأسر، وذلك مع ثبات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة [Assaad & Krafft 2010] (انظر إلى جدول ١).

جدول (١) معدل الالتحاق الصافي بمراحل التعليم

٢٠١٠-٢٠١١

	أفقر ٢٠%	الخُميس الثاني	الخُميس الثالث	الخُميس الرابع	أغنى ٢٠%
التعليم الأساسي	٨٤,٢	٨٨,٠	٨٨,٥	٧٨,٧	٨٨,٢
التعليم الثانوي	٤١,٧	٥٢,٩	٥٨,٥	٥٧,٧	٦١,٣
التعليم الجامعي	٥,٤	٩,٤	١١,٥	٢٤,٤	٣٥,٩

المصدر: تم حسابه من بيانات مسح الدخل والإنفاق ٢٠١٠-٢٠١١

ويلعب محل الإقامة (حضر / ريف) دوراً هاماً بوصفه محدداً للالتحاق بالتعليم الجامعي؛ ففي حين يصل صافي معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي إلى ٣٣% بين المقيمين في حضر الوجه البحري، فإنه لا يتجاوز ١٧% بين المقيمين في ريف الوجه البحري. وتزداد الفجوة بين الحضر والريف في الوجه القبلي؛ حيث يقترب المعدل في الحضر (٢٧%) من ثلاثة أضعاف المعدل الموجود في الريف (١٠%).

ويتفاعل مستوى الفقر مع محل الإقامة في تأثير واضح على الالتحاق بالتعليم الجامعي، ويبدو تأثير التفاعل صارخاً إذا ما قارننا فرص الالتحاق بين أبناء أغنى ٢٠% من الأسر المقيمة في الحضر، وأبناء أفقر ٢٠% من الأسر المقيمة في الريف، حيث تصل فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي لأبناء أغنياء الحضر ١٠ أضعاف فرصة أبناء فقراء الريف.

ويبدو أن علاقة الفقر ومحل الإقامة بالالتحاق بالتعليم الجامعي تختلف من الوجه البحري إلى الوجه القبلي؛ ففي حين تقل نسبة السكان فوق خط الفقر في حضر الوجه القبلي (٧٠%) عن ريف الوجه البحري (٨٣%) [الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٤، ص ١١٥]، تزيد معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي في حضر الوجه القبلي (٢٧%) مقارنة بـ ١٧% في ريف الوجه البحري، وهو ما يدلل على أهمية تأثير التحضر. ومن ثَم تبرز ضرورة أن تولي سياسات رفع معدلات التحاق الفقراء بالتعليم الجامعي اهتماماً خاصاً لسكان الريف.

ويتبين من هذا التحليل أن مجانية التعليم لم تنجح في إسقاط الحواجز أمام أبناء الأسر الفقيرة للالتحاق بالتعليم الجامعي؛ حيث ظلت معدلات التدرج من مستوى تعليمي إلى آخر تحمل تمييزاً ضمنياً ضد الأكثر فقراً، وترتب على ذلك عدم قدرة الأسر الفقيرة على الإستفادة من الموارد العامة الموجهة للتعليم الجامعي بصورة عادلة.

ومن ناحية أخرى، فإن التمييز ضد الفقراء لا يقتصر على الالتحاق بالتعليم الجامعي وحده، وإنما يلعب دورا هاما في إقصائهم عن التخصصات المرتبطة بدخل أكبر أو بمكانة اجتماعية أعلى؛ فنجد أن الشباب الذين ينتمون للأسر الفقيرة نادراً ما يلتحقون بالتخصصات الطبية والهندسية التي يشغل معظم مقاعدها أبناء الأسر الغنية. وبناء على تحليل بيانات مسح النشء والشباب لعام ٢٠٠٩، فإن فرصة التحاق الشباب من أبناء أغنى ٢٠% من الأسر بشريحة كليات الطب والهندسة[٥] تصل إلى ١٠ أضعاف فرصة التحاق أبناء أفقر ٤٠% من الأسر بهذه التخصصات. ولا يقتصر الإقصاء النسبي على أبناء أفقر ٤٠% من الأسر فقط، حيث تصل فرصة التحاق أبناء أغنى ٢٠% من الأسر إلى ٣ أضعاف فرصة التحاق أبناء ثاني أغنى ٢٠% من الأسر [كرافت، البدوي وأسعد ٢٠١٢]. وتبدو صورة عدالة توزيع الفرص قاتمة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ٦٩% من مقاعد الدراسة في الكليات الطبية والهندسية تكون من نصيب أبناء أغنى ٢٠% من الأسر، ويتشارك باقي الطلاب (٨٠%) في ٣١% من المقاعد المتبقية، بينما تقل نسبة التحاق أبناء أغنى ٢٠% من الأسر بكليات التجارة (٢٩%) والآداب/التربية (٢٥%) وعلوم الدين/الحقوق (١٣%).

ويبدأ التفاوت بين الطبقات بعد المرحلة الإعدادية حيث يتجه ثلث الطلاب إلى النظام الثانوي العام، والثلثان الآخران إلى الثانوي الفني. وتؤكد الابحاث أن أغلب الملتحقين بالتعليم الفني ينتمون لأسر منخفضة الدخل، بحيث يشكل الطلاب الفقراء ٥٥% من إجمالي عدد الطلاب بالمدارس الفنية، مقارنة بنسبة ٣٧% من طلاب الثانوي العام [El Baradei, 2001]. كما توضح إحصاءات التعليم

[٥] تضم هذه الشريحة كليات العلوم، والكليات العسكرية/الشرطة، وكليات الحاسب الآلي، والعلوم الصحية، والتخطيط العمراني، وكليات طب الأسنان، والطب البيطري، والصيدلة.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلس السكان الدولي ٢٠١٥

الثانوي تحولا جذريا في توزيع طلبة التعليم الثانوي العام بين القسمين العلمي والأدبي. ففي حين كانت نسبة الطلاب الذين التحقوا بالقسم العلمي ٧٠%، في مقابل ٣٠% بالقسم الأدبي عام ١٩٧٠، فإن هذا التوزيع طرأ عليه تغير تدريجي لصالح القسم الأدبي، لتصبح نسبة الطلبة الملتحقين بالقسم الأدبي هي الأكبر، وتقترب من ٧٠% عام ٢٠١٣. وربما ساهم ارتفاع نسبة الملتحقين بالقسم الأدبي – والذي تشير بعض الدلائل إلى ارتباطه بالفقر - في انخفاض التحاق أبناء الأسر الفقيرة بالتخصصات الطبية والهندسية. كل هذه الاعتبارات تجعل الالتحاق بهذه التخصصات محكوماً بانتقائية طبقية ضمنية، تقف عقبة أمام حراك مجتمعي قائم على الجدارة. وتزداد خطورة هذه الانتقائية إذا ما حللنا علاقة الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشباب بنوعية الوظائف التي يحصلون عليها، وذلك من خلال مقارنة نسبة الحاصلين على وظيفة في القطاع الرسمي كأول عمل بعد التخرج حسب الطبقة الاجتماعية للأسرة (مقاسة بدرجة تعليم الأب). وتشير نتائج تحليل بيانات النشء والشباب إلى أن هذه النسبة تصل إلى ٥٢% بين الشباب الذين أنهى آباؤهم التعليم الثانوي، مقابل ٣٥% بين الشباب لآباء أقل تعليماً [Assaad & Krafft 2014]. وهو ما يعني أن التأثير السلبي للحرمان النسبي من الالتحاق بمستوى أعلى من التعليم يمتد عبر الأجيال، ليُدخل الأسر الفقيرة في دائرة مفرغة لا تعاني منها في حاضرها فحسب، بل تورثها لأبنائها.

وبمقارنة الفجوة الجيلية بين الشباب (٢٥ إلى ٣٤ سنة) بالجيل الأكبر (٤٥-٥٤ سنة) من حيث نسبة الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي كأول عمل بعد التخرج، يلاحظ وجود تراجع واضح عبر الأجيال، إلا أن الفجوة الجيلية تزيد بين أبناء الطبقة الاجتماعية الاكثر فقراً [Assaad & Krafft 2014] لتصبح دائرة الفقر أشد إحكاماً، ومن ثَم يُصبح الإفلات منها أكثر صعوبة ويصير الفقر قدراً لا يستطيع الشباب أصحاب الجدارة الفرار منه.

أسباب غياب العدالة في التعليم الجامعي

إن غياب العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم تبدأ من مرحلة التعليم المدرسي، خاصة المرحلة الثانوية. فكما سبق ذكره، فإن فرصة التحاق أبناء الأسر الغنية (أغنى ٢٠%) بالتعليم الثانوي تزيد بمقدار النصف عن فرص التحاق أبناء أفقر ٢٠% من الأسر، إلا أن فجوة العدالة تبعا للثروة تزداد اتساعاً لتصل فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لأبناء الأسر الأغنى إلى نحو ٧ أضعاف فرص إلتحاق أبناء الأسر الأفقر. ويرجع إتساع هذه الفجوة إلى أن أبناء الأسر الفقيرة - إذا ما التحقوا بالتعليم الثانوي - يميلون إلى اتخاذ مسار التعليم الفني، الذي لا يتيح في الأغلب إلا فرصة محدودة للالتحاق بالتعليم الجامعي. وهذا الاستبعاد لأبناء الأسر الفقيرة يبدأ من المرحلة الإعدادية، حيث يرجع إلى تزايد تكلفة التعليم الثانوي بشكل عام، والتعليم الثانوي العام بشكل خاص، حيث تتمثل في تكلفة الدروس الخصوصية التي يصعب على الطالب الإستغناء عنها. فتقدر نسبة طلاب المرحلة الثانوية الذين ينفقون على الدروس الخصوصية ٨٠% من إجمالي عدد الطلاب، وتمثل أعلى نسبة تكلفة (٢١٨ جنيهاً شهرياً) [Population Council, 2011]. يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من مجانية التعليم الجامعي، إلا أن عناصر التكلفة الأخرى المرتبطة بالعملية التعليمية، وكذا الخاصة بمصروفات الانتقال والمعيشة، والكتب الجامعية، والدروس الخصوصية تشكل عبئاً على الأسر الفقيرة يحول دون التحاق أبنائها بالتعليم الجامعي. ومن ناحية أخرى، فإن الظروف المعيشية الصعبة التي تمر بها الأسر الفقيرة تحتم على أبنائها دخول سوق العمل في عمر مبكر، بحيث يصبح التعليم الجامعي ترفاً لا يقدر عليه حتى من يستحقه من المتفوقين، لمجرد أنهم نشأوا في أسر محدودة الدخل.

بناءً على دراسة استكشافية أجراها مجلس السكان الدولي في ٢٠١٤ في محافظتي سوهاج والإسكندرية، تبين أن التكاليف الإجمالية للطالب تتراوح ما بين ٥,٠٠٠ إلى ٨,٠٠٠ جنيه سنوياً، وقد تصل أحياناً إلى ١٠,٠٠٠ جنيه بالرغم من مجانية التعليم. ويندرج تحت عباءة هذه المصاريف قيمة الرسوم الدراسية التي تبلغ ما بين ١٥٠ إلى ٢٧٠ جنيه في السنة، وتعد تلك هي التكلفة المباشرة. ولكن العبء الأكبر والأساسي على عاتق الطالب هي التكلفة غير المباشرة التي تتضمن الكتب الجامعية (يتراوح سعر الكتاب الواحد بين ٢٠ و ١٥٠ جنيه) والمذكرات، والدروس الخصوصية، والمستلزمات الدراسية. وقد تتراوح تكلفة تلك المستلزمات من كلية إلى أخرى، بحيث تكون التكلفة غير المباشرة في الكليات العملية أكثر من الكليات النظرية. ويتكلف الطالب أيضاً تكاليف عالية تخدم الجانب الإجتماعي؛ فتكلفة المواصلات تتراوح بين ٨٠ و ٣٠٠ جنيه شهرياً، بالإضافة إلى تكلفة المأكل، والمشرب، والملبس [مجلس السكان الدولي، ٢٠١٥]. ويساهم التوزيع الجغرافي غير العادل لمؤسسات التعليم في تكريس عدم تكافؤ الفرص. فمما لا شك فيه أن تركز فرص التعليم الجامعي في القاهرة، والجيزة، والإسكندرية يزيد من تكلفة الالتحاق بالتعليم الجامعي لأبناء المحافظات الأخرى التي لا توجد بها طاقة كافية لاستيعاب الطلب على التعليم الجامعي ، وقد يؤثر ذلك بشكل أكبر على فرص الطلبة والطالبات من المناطق الريفية.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلس السكان الدولي ٢٠١٥

نحو الإنصاف في الحق في التعليم الجامعي

يكفل المجتمع المصري نظاماً للتعليم العالي يحقق مساواة في الالتحاق بالجامعات، تتمثل في مكتب تنسيق مركزي يُطبق معايير واحدة على كافة الناجحين في مرحلة التعليم الثانوي، كما تكفل الدولة مجانية يستفيد منها جميع الملتحقين بالجامعات الحكومية دون تفرقة. إلا أن تقييم محصلة سياسات القبول، وسياسات مجانية التعليم يُبين أن المجتمع المصري لا يزال بعيداً عن تحقيق تكافؤ الفرص بين الفقراء والأغنياء، نظراً لوجود إقصاء غير متعمد في الانتقال من كل مرحلة دراسية إلى المرحلة التالية. ويعمل هذا الإقصاء لصالح أبناء الأسر الأكثر ثراءً، ومن ثَم تقل فرص الحراك الاجتماعي التي ارتبط تحقيقه تاريخياً بالتحاق المتفوقين من أبناء الأسر الفقيرة بالجامعة.

- تمكين أبناء الأسر الفقيرة من تجاوز العقبات المتوالية للالتحاق بالتعليم الجامعي، ويشمل ذلك خفض معدلات التسرب بعد إنهاء مرحلة التعليم الأساسي، وزيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي العام (بدلاً عن الثانوي الفني)، وزيادة نسبة الملتحقين بالقسم العلمي (بدلا عن القسم الأدبي)، وذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة للطلبة والطالبات من الطبقات الفقيرة والمحرومة، وكذلك تطبيق نظام للحوافز يساعد على نفاذ أبناء الأسر الفقيرة إلى المسارات التي تؤدي إلى تعليم أكثر كفاءة.
- تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني على دعم جودة العملية التعليمية في المناطق الفقيرة، ويشمل ذلك تقديم المنح الدراسية للمتفوقين، وبذل الجهود التي ترمي إلى تحسين البيئة المدرسية، وتوفير التكنولوجيات الحديثة، وأدوات التعلم النشط خارج أسوار المدارس.

سياسات التعليم الجامعى فى الوقت الراهن لا تحقق العدالة الاجتماعية بل ربما يؤدى استمرارها الى تعميق الهوه بين الفقراء والاغنياء

وفي ضوء انخفاض معدلات التحاق أبناء الأسر الأقل دخلا بالتعليم العالي، ولاسيما بالجامعات، فإن موازنة التعليم العالي في مصر يذهب معظمها إلى أبناء الأسر الأعلى دخلاً. وجدير بالذكر ان نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي في الجامعات الحكومية كان في حدود ٥٥٠٠ جنيه مصري في ٢٠٠٩ [هلال ٢٠١٢]. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الطالب يحصل على النسبة الأكبر من عائد الالتحاق بالتعليم الجامعي ، في حين يتحمل المجتمع النسبة الأكبر من التكلفة، يصبح من الواضح أن سياسات تمويل التعليم الجامعي في الوضع الراهن، بما في ذلك مجانية التعليم الجامعي، لا تحقق العدالة الاجتماعية، بل ربما يؤدي استمرارها إلى تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء. ويستوجب ذلك تطبيق حزمة من السياسات تحقق الإنصاف، من خلال تمكين أبناء الأسر الفقيرة من تجاوز العقبات المتوالية للالتحاق بالتعليم الجامعي، وتمكين الملتحقين بالتعليم الجامعي من اختيار التخصصات التي تحقق دخلاً أعلى أو مكانة اجتماعية أفضل، و كذا من خلال تخفيف وطأة الأعباء المالية عن كاهل الأسر الأقل دخلا والتي لديها أبناء ملتحقين بالتعليم الجامعي. ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

- إنشاء صندوق لمساندة أبناء الأسر الفقيرة في الالتحاق بالتعليم الجامعي (بتمويل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) مع تفعيل كل برامج التمييز الإيجابي لصالح التحاق أبناء الأسر الفقيرة والمحافظات النائية بالتعليم الجامعي.
- قيام الجامعات بدور إيجابي لتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تمويل برنامج للمنح الدراسية، والمساعدات والقروض الدراسية يستفيد منه أبناء الأسر الفقيرة.
- تحفيز الملتحقين بالتعليم الجامعي على اختيار التخصصات التي تحقق دخلاً أعلى، أو مكانة اجتماعية أفضل من خلال تقديم دعم إضافي للطلاب القادمين من المناطق الريفية وأبناء المحافظات التي تعاني من معدلات فقر مرتفعة، مع تقديم تأهيل ودعم دراسي للطلبة والطالبات في المرحلة الثانوية، بُغية تعريفهم بالكليات المختلفة، وفرص التوظيف التي تتيحها كل كلية.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلس السكان الدولى ٢٠١٥

POPULATION COUNCIL
Ideas. Evidence. Impact.

- تخفيف وطأة الأعباء المالية عن كاهل الأسر الأقل دخلا والتي لديها أبناء ملتحقين بالتعليم الجامعي، من خلال دعم إضافي يوجه عن طريق بطاقة الأسرة (بطاقات التموين)، وزيادة المخصصات المالية للطلاب المغتربين، وزيادة الروابط بين مؤسسات التعليم الجامعي والقطاع الخاص لتوفير فرص عمل مناسبة للطلاب تعينهم على الوفاء بتكاليف التعليم الجامعي، لاسيما بالنسبة للملتحقين بالكليات العملية.
- التوسع في إنشاء الكليات داخل المحافظات المختلفة حسب إحتياج كل محافظة. وكذلك التوسع في بناء المدن الجامعية لاستيعاب أعداد أكبر من الطلبة المغتربين، مع إجراء تطوير جذري في الخدمات المقدمة للطلبة المقيمين بالمدن الجامعية، ويشمل ذلك تحسين خدمات الإعاشة، والموارد المعرفية والتكنولوجية، والأنشطة التعليمية، والأنشطة اللاصفية، وبلورة دور ثقافي للمدن الجامعية يكرس قيم المواطنة، ويصقل الخبرات والمهارات والقيم المطلوبة في سوق العمل.
- في ضوء مجانية التعليم الجامعي باعتبارها أحد الحقوق التي كفلها الدستور، والتي تضع قيوداً على تحصيل رسوم من أبناء الأسر الميسورة، تصبح الحاجة ماسة لتوجيه التمويل الحكومي على نحو متحيز للطلاب الأشد فقراً، من خلال توجيه موارد أكبر للمدن الجامعية وصندوق دعم الطلاب، مع تخصيص بنود مستقلة يستفيد منها أبناء الريف وأبناء الأسر الأشد فقراً، مع ترسيخ مبادئ الشفافية، وتحديد معايير واضحة لاختيار الطلبة المستحقين للدعم. ويمكن وضع قواعد ضابطة للمادة ٢١ بالدستور التي تنص على مجانية التعليم الجامعي وفقاً للقانون. كما يجب إجراء دراسة دقيقة لحرمان الطلبة، الذين تكرر رسوبهم، من مجانية التعليم حال ثبوت سوء استخدامهم لهذا الإمتياز.
- قيام الحكومة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً أفضل لزيادة كفاءة العملية التعليمية، مع تطبيق تمييز إيجابي لصالح أبناء الأسر الفقيرة، من أجل صقل مهاراتهم في مجالات إتقان اللغات، والتعامل الكفء مع التكنولوجيا، وفي توفير خدمات الإنترنت فائق السرعة في المناطق الفقيرة من خلال الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب، وتوفير المادة التعليمية

قصة كفاح

عادل طالب بالصف الثالث، كلية العلوم جامعة الاسكندرية. هو الأخ الأكبر لأربعة إخوة. ينتمي لأسرة بسيطة ،حيث الأب أميّ يعمل كعامل مؤقت والأم ربة منزل. اعترض والداه على التحاقه بكلية الهندسة بسبب العبء المالي، مما أرغم عادل على تغيير اختياره بمرحلة الثانوية العامة من علمي رياضة لعلمي علوم حتى يلتحق بكلية العلوم. ورغم اعتراض والديه على اختياره لهذه الكلية، والقسم أيضاً، وهو قسم الحيوان، لقلة فرص العمل المتاحة له، إلا أن عادل أصر على تحمل مسئولية إختياره والاستمرار في دراسة التخصص الذي يحبه. و يعد عادل من الطلبة المتفوقين بالقسم حيث إن تقديره التراكمي حتى الآن "إمتياز". ولكي لا يرهق والديه بمصروفات الدراسة ، يعمل عادل يوم الجمعة بصيدلية أثناء الدراسة، حيث يقوم بخدمة توصيل الطلبات للمنازل، وفي أثناء الاجازات، يحرص عادل على العمل طوال الفترة المتوفره لديه. ويلجأ لرعاية الشباب بالكلية لإعفائه من الرسوم الدراسية وبعض مصاريف الكتب ، كما يحصل على منحة التفوق كل سنة والتي تقدر ب ٨٥ جنيها للعام الدراسي الواحد. ويطمح عادل في أن يعين معيداً بالكلية، وأن يحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه فيقول *"نفسي أتخرج وأكون دكتور في كليتي أوممكن كمان أكمل في كلية طب لو لقيت وقت لأن أنا حابب الدراسة ونفسي ابقى حاجة"*

© جميع الحقوق محفوظة لمجلس السكان الدولى ٢٠١٥

للمقررات الجامعية إلكترونياً لاستخدامها من خلال شبكة الانترنت، مما سيفتح للطلبة آفاقاً جديدة، ويقلل من نفقات شراء الكتاب الجامعي، كما أنه سوف يقلل من مصاريف الانتقال اليومي من وإلى الجامعة.

- رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم الجامعي وتكلفته الفعلية، وتشجيع الطلبة من الأسر الميسورة على المساهمة الطوعية في تكلفة التعليم الجامعي، وذلك لسد الفجوة بين المصروفات المعلنة والتكلفة الفعلية.

المراجع الانجليزية

Assaad, Ragui and Caroline Krafft. (2010). *The Social Background and Attitudes of Higher Education Students and Graduates in Egypt*. Social Science Research Council.

Assaad, Ragui and Caroline Krafft. (2014). *Youth Transitions in Egypt: School, Work, and Family Formation in an Era of Changing Opportunities*. (mimeo)

Population Council (2011). Survey of Young People in Egypt. Cairo, Egypt: Population Council.

El Baradei, Mona (2001). Towards a Pro-poor Educational Policy for Egypt. In Nassar, Heba and El Laithy, Heba (eds). *Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt*. Center for Economic and Financial Research and Studies. Cairo, Egypt.

المراجع العربية

أسعد، راجي (٢٠١٢). المساواة للجميع؟ سياسة مجانية التعليم العالي العام في مصر تخلق عدم تكافؤ الفرص. الفصل الخامس، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟" مجلس السكان الدولي، القاهرة.

البرادعي، منى (٢٠١٢). عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات. الفصل الرابع، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟" مجلس السكان الدولي، القاهرة.

العربي، أشرف (٢٠٠٩). تمويل التعليم العالي في مصر: رصد الواقع، دراسة تجارب الماضي، ومصادر التمويل المقترحة. مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، برنامج القضايا الاجتماعية.

كرافت، كارولين، البدوي، أسماء وأسعد، راجي (٢٠١٢). الالتحاق بالتخصصات المختلفة: وجه آخر لعدم تكافؤ الفرص. الفصل السادس، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟" مجلس السكان الدولي، القاهرة.

مجلس السكان الدولي (٢٠١٥). التكلفة الفعلية التي يتحملها الطالب الجامعي في مصر. مجلس السكان الدولي - القاهرة.

هلال، سمير رياض (٢٠١٢). تمويل التعليم العالي في مصر. الفصل الثاني، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟" مجلس السكان الدولي، القاهرة.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلس السكان الدولي ٢٠١٥

شكر وتقدير

تم اعداد هذه الورقة ضمن انشطة مشروع "العدالة والإنصاف فى التعليم الجامعى" والذى قام بتنفيذه مجلس السكان الدولى بدعم من مؤسسة فورد بهدف توصيل نتائج البحوث إلى صانعى القرار والمسئولين بالجهات المختلفة واقتراح توصيات من شأنها تحقيق المزيد من العدالة والإنصاف فى منظومة التعليم الجامعى فى مصر.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير للإستاذ الدكتور/ ماجد عثمان (مدير المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة" وأستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة) لإعداده لهذه الورقة القيمة. كما نتقدم بخالص الشكر للخبراء والطلاب واولياء الأمور الذين اثروا هذه الورقة بمقترحاتهم وتوصياتهم.

والشكر موصول لفريق العمل بمجلس السكان الدولى: الأستاذة/ سلمى أبو حسين والأستاذ/ طارق علم الدين على مساهمتهم فى جمع المادة العلمية والأستاذة/ جيهان حسنى على التصميم الفنى لهذه الورقة.

اخيراً وليس اخراً نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمؤسسة فورد لدعمها المادى لأنشطة هذا المشروع الذى نأمل أن يسهم فى تحسين منظومة التعليم العالى بما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الشباب فى مصر.

POPULATION COUNCIL
Ideas. Evidence. Impact.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلس السكان الدولى ٢٠١٥

يتصدى مجلس السكان الدولي لأهم قضايا التنمية والصحة، كوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري، وتحسين الصحة الإنجابية، وضمان عيش الشباب حياة كاملة ومنتجة. ويقوم المجلس بإجراء أبحاث علمية في مجالات الطب الحيوي والبحوث الإجتماعية والصحة العامة في خمسين دولة. ويتعاون المجلس مع مختلف الشركاء لتقديم حلول تؤدي إلى سياسات وبرامج وتقنيات أكثر فاعلية لتحسين حياة الأشخاص حول العالم. مجلس السكان الدولي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح أنشىء عام ١٩٥٢ ومقره الرئيسي في نيويورك وترأسه هيئة أمناء دولية.

Population Council
One Dag Hammarskjold Plaza
New York, NY 10017

مجلس السكان الدولي – مصر
٥٩ طريق مصر حلوان الزراعي – المعادي
صندوق بريد ١٦٨ المعادي
القاهرة - مصر
١١٤٣١
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥٢٥٥٩٦٨
فاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٢٥٥٩٦٢
البريد الالكتروني: Info.egypt@popcouncil.org
الموقع الالكتروني: www.popcouncil.org

الإستشهاد المقترح:
عثمان، ماجد. ٢٠١٥. العدالة والإنصاف في التحاق الشرائح الإجتماعية المختلفة بالتعليم الجامعي.القاهرة – مصر: مجلس السكان الدولي

© ٢٠١٥ مجلس السكان الدولى

POPULATION COUNCIL
Ideas. Evidence. Impact.